

أوضاع قطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967

احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، في الخامس من حزيران/ يونيو من العام 1967، إثر حرب شنتها على الدول العربية المحيطة. وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفرض حكمها العسكري على القطاع، وأحكمت سيطرتها على جميع أوجه حياة المجتمع الغزي، وكذلك تحكمت في تطوره اللاحق. وتميز الاحتلال الإسرائيلي للقطاع من حيث اختلافه شكلا ومضمونا عن أي احتلال آخر، حيث كان مدفوعا بتوجهات أيديولوجية صهيونية، تعتبر أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي جزء من الحق التاريخي للشعب اليهودي. وعليه، لم يكن الاحتلال الإسرائيلي احتلالا كولونيالياً يسعى فقط لكبح تطور الاقتصاد الوطني الفلسطيني بسياسات عملت على تكيف بنيته الاقتصادية والاجتماعية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي المحتل، وهو ما مارسه فعليا، بل كان احتلالا إحلاليا بمعنى الكلمة هدف أساسا اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم في الضفة الغربية والقطاع، عبر سلسلة منظمة من الاجراءات الهادفة الى تدمير بنى المجتمع وتضييق الخناق على الفلسطينيين بشتى الطرق، باستخدام القانون أحيانا، وبالقبضة الحديدية أحيانا أخرى، واحلالهم بالمستوطنين اليهود بشكل تدريجي لخلق واقع جديد، يهدف من ضمن ما يهدف اليه استحالة استقلال تلك المناطق اذا ما حاول أحد ذلك، على طريق ضمها القانوني (*de jure*) بعد أن تكون قد ضمته من الناحية الفعلية (*de facto*).

وتصر إسرائيل، منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، على أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتندرع في ذلك بحجج قانونية واهية ولا قيمة لها، في الوقت الذي اعتبر فيه المجتمع الدولي ومن خلال الأمم المتحدة أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراض محتلة وأن إسرائيل بصفقتها قوة احتلال حربي ملزمة قانونا بتطبيق احكام اتفاقية جنيف الرابعة على السكان الفلسطينيين المدنيين. وقد استمر هذا الوضع حتى توقيع اتفاقيات التسوية المرحلية وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي خولت وكما ذكرنا صلاحيات عدة، في الوقت الذي أبقت فيه الحكومة الاسرائيلية بيد قواتها صلاحيات الأمن والعلاقات الخارجية وغيرها من الصلاحيات وأعدت انتشار قواتها في الأراضي الفلسطينية وانسحبت من بعض المناطق التي مارست عليها سلطانها القانوني المطلق لمدة 27 عاما. وقد أثار الوضع الجديد الناشئ تساؤلات حول المسؤولية الاسرائيلية تجاه السكان المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء ما بقي منها تحت سيطرتها الأمنية أو ما نقل للسيطرة الفلسطينية. ان تحديد المسؤولية الاسرائيلية في هذا الصدد مرتبط أساسا بطبيعة المهام والوظائف التي تمارسها في الأراضي الفلسطينية حيث تنص المادة السادسة من اتفاقية جنيف الرابعة على أن دولة الاحتلال ملزمة بأحكام الاتفاقية " وذلك طوال مدة الاحتلال مادامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة." وبالنظر الى طبيعة الصلاحيات التي أبقتها في يدها دولة الاحتلال الحربي الاسرائيلي بعد توقيع اتفاقيات التسوية المرحلية ولاسيما الأمن والعلاقات الخارجية واستمرار وجود احتلالها بشكليها القانوني والمادي، سواء باستمرار سريان الأوامر العسكرية أو بالتجسيد المادي لوجود قوات الاحتلال وسيطرتها

الفعلية والقانونية على أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ولاسيما مدينة القدس، واستمرار وجود المستوطنات في قلب الأراضي الفلسطينية يوصلنا للنتيجة القاطعة بأن إسرائيل لازالت تمثل دولة الاحتلال الحربي وأنها لازالت ملزمة بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف على الأقل في نطاق الصلاحيات والمسؤوليات والوظائف التي تمارس عليها ولايتها، وفي نطاق تلك الأراضي التي لم تنسحب منها.

ان دراسة ما أفضت اليه السياسة الاحتلالية من نتائج يشكل أساسا لا غنى عنه للوقوف على تأثيرات وأبعاد إغلاق قطاع غزة. فلا شك أن السياسة الاحتلالية الاسرائيلية قد ترجمت من الناحية العملية ذلك التوجه الايديولوجي الصهيوني مما نجم عنه المس بجميع أوجه حياة المجتمع والتحكم بها عبر سلسلة من الأوامر العسكرية والإدارية، فقد امتدت تلك السياسة لتشمل الاقتصاد وتتحكم فيه وفي كل قطاعاته كالزراعة والصناعة والخدمات والمواصلات والمياه والمصارف... الخ. وليجعل الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة سوقا أساسيا لمنتجاته.

لم يكن اقتصاد قطاع غزة متطورا قبل العام 1967، ويدل على ذلك الارقام المتوفرة بخصوص العام 1966 أي العام الذي سبق الاحتلال مباشرة، فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات 2.55% من الناتج المحلي الاجمالي، والزراعة 34.4% وقطاع البناء والانشاءات 6.2% أما الصناعة فقد بلغت نسبة مساهمتها حوالي 4.2%، أما حركة التبادل والتجارة فقد بلغت مساهمتها 27.1%، هذا في الوقت الذي بلغ فيه الناتج الوطني الاجمالي 35.4 مليون دولار. وكما يبدو واضحا، فقد لعب قطاع الزراعة دورا رئيسيا في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة السابقة على الاحتلال، ويدل على ذلك حجم القوة العاملة في الزراعة والتي بلغت بين السنوات 1948-1967 حوالي 35%-40% من حجم القوة العاملة في القطاع إضافة الى أن مساهمة المنتجات الزراعية في نفس تلك الفترة شكلت 90% من اجمالي صادرات القطاع. ولم يكن بمقدور اقتصاد غزة الضعيف والهش الوقوف في وجه الاقتصاد الاسرائيلي المتطور، إضافة لممارسات سلطات الاحتلال من قيود تدميرية وكابحة لاقتصاد القطاع، ما عبر عن عمق الأزمة بوضوح كبير. فقد اعتمدت إسرائيل، منذ بداية الاحتلال، خطة موشيه ديان، وزير دفاعها في تلك الفترة، والتي هدفت الى تحقيق غايتين، الأولى تمثلت في الدمج الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي والثانية في التوجه نحو اقامة المستوطنات في تلك الأراضي. ومما ساعد على تنفيذ ذلك ما قامت به السلطات العسكرية المحتلة من اصدار لعشرات المئات من الأوامر العسكرية التي لها قوة القانون، واتباعها للعديد من الاجراءات الادارية ذات البعد الاستراتيجي الهادف الى الدمج الاقتصادي الكامل. ومن ضمن تلك الاجراءات ازالة الرسوم الجمركية عن البضائع والمنتجات التي يتاجر بها بين القطاع والضفة، وفرض الرقابة الاسرائيلية الصارمة على ما يصدره أو يستورده القطاع الى الخارج، اضافة الى قيامها بإغلاق المؤسسات المصرفية والمالية الموجودة في القطاع قبل الاحتلال ومصادرتها لقطاعات واسعة من الاراضي وفرض قيودا مشددة على استخدام المياه. وفي نفس الوقت قامت سلطات الاحتلال بفتح حدودها أمام العمال الفلسطينيين من القطاع للعمل في سوق العمل الاسرائيلي لاسيما في قطاعات البناء والزراعة والتنظيف.

وقد هدفت السياسة الاسرائيلية القاضية يفتح أسواق العمل في اسرائيل أمام العمال الفلسطينيين، أولاً، الى تحييد هؤلاء العمال وطنيا عن طريق توفير فرص عمل لهم وثانياً، حاجة الاقتصاد الاسرائيلي للأيدي العاملة الرخيصة وغير الماهرة خصوصا القطاعات التي تحتاج الى أعداد كبيرة من العمال كالزراعة والبناء مما عاد بالفائدة الكبيرة على الاقتصاد الاسرائيلي وقد دفع هذا بالاقتصاد الاسرائيلي للتكيف مع تلك الحالة كحالة طويلة الأمد، وثالثاً، قيام العمال الفلسطينيين بمثل تلك الأعمال أو ما يسمى بالعمل الأسود كالبناء والتنظيف والزراعة يعني ان اليهود الشرقيون وهم من يحتلون قاع الهرم الاجتماعي لن يقوموا بمثل تلك الأعمال وبالتالي يمكن دمجهم أكثر في المجتمع الاسرائيلي.

على الرغم من فتح قوات الاحتلال الاسرائيلي سوق عملها أمام العمال الفلسطينيين، الا أنهم قد حرّموا من حقوقهم كعمال فقد تقاضوا أجوراً أقل بكثير من العمال اليهود الذين يقومون بنفس الأعمال، حيث قلت تلك الاجور بنسبة 50% عن تلك التي يتقاضاها العمال اليهود على الرغم من انها أعلى من تلك الأجور المدفوعة محلياً. وقد حظر على العمال الفلسطينيين المبيت في اسرائيل حيث يضطرون في نهاية اليوم للعودة الى منازلهم في القطاع في رحلة مرهقة والعودة في الليل قبل الفجر الى مزاولة أعمالهم مرة أخرى. وقد كان لتلك السياسة تأثيرات بعيدة المدى على الاقتصاد الغزي ولاسيما قطاع الزراعة، فنظرا لإغلاق باب التصدير وفتح سوق العمل الاسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين والاستيلاء المنظم على الأراضي في القطاع وما رافق كل ذلك من تقييدات على استخدام المياه وحفر الآبار اللازمة للزراعة اضطرت أعداد كبيرة من الملاكين الصغار والعاملين في الزراعة لهجر الزراعة التي لم تعد تجدي، والتوجه للعمل في اسرائيل مما ترتب عليه تدهور قطاع الزراعة بشكل دراماتيكي وهو ما كان يشكل الحصة الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي في القطاع. أما الصناعة الهشة أساساً فقد كان من المستحيل أن تواجه البضائع الاسرائيلية في السوق المحلي، هذا بافتراض توفرها أساساً وتغطيتها لحاجة السوق المحلي، في ظل القيود المفروضة على استيراد المواد الخام والقيود المفروضة على انشاء صناعات أخرى، اضافة الى تقييد حركة التجارة وقصرها بشكل شبه كامل من اسرائيل الى القطاع مترافقا مع اعفاء جمركيا، وفي نفس الوقت سمحت اسرائيل بدخول بعض المنتجات التي يحتاج اليها السوق الاسرائيلي. اضافة الى تعطيل النظام المصرفي واغلاق البنوك ومؤسسات التمويل والاقتراض ووقف التحويلات النقدية من الخارج، وقد ساهمت هذه السياسة في وقف تطور القطاع الصناعي والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي، ويدلل على ذلك بقاء حجم العمال في القطاع الصناعي ثابتاً خصوصا في العشر سنوات الأولى للاحتلال.

لقد هدفت الممارسات الاحتلالية الاسرائيلية الى احتجاز تطور المجتمع الفلسطيني، اقتصاداً وخدمات وتعليم وصحة وغيرها من أوجه حياة المجتمع، وعملت على خلق بنى وهياكل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي بشكل كامل، مما نتج عنه دمج الاقتصاد المحلي في القطاع بالاقتصاد الاسرائيلي لمصلحة الأخير شبه الكاملة. لذا فإن الاغلاق الذي تقوم الحكومة الاسرائيلية بفرضه على القطاع من فترة الى أخرى، ناهيك عن لا شرعيته من الناحية القانونية، فإنه يعني شللاً لمناحي حياة المجتمع، فالاقتصاد الذي يعتمد في نشاطه على الاقتصاد الاسرائيلي بشكل يومي لا يمكنه الصمود أكثر من بضعة أيام.

وقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر كانون الأول/ ديسمبر من العام 1987 تعبيراً عن رفض سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة لعقود من سياسات الاحتلال، بما فيها أعمال القتل والتنكيل والاعتقال والتعذيب، فضلاً عن سياسة هدم وتدمير المنازل السكنية وسياسات الإخلاء القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين من منازلهم وممتلكاتهم. وقد استمرت الانتفاضة حتى العام 1993، فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد انخرطت في مفاوضات عبر مؤتمر مدريد الدولي، والذي أفضى إلى توقيع حكومة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية ما عرف بعملية السلام، والتي بدأت بتطبيق اتفاقية المرحلة الانتقالية لقطاع غزة وأريحا. وفي العام 1995 تسلمت السلطة الفلسطينية صلاحياتها المحدودة بموجب اتفاقيات أوسلو، وبدأت بممارستها في قطاع غزة وعلى المناطق التي صنفت بمناطق "A" في الضفة الغربية، ووسعت بعض الصلاحيات للسلطة في المناطق المصنفة ب "B"، على أن يتم اللجوء إلى مفاوضات الحل النهائي في العام 1999، والتي حددت مرجعيتها بقرارات الأمم المتحدة رقم 338 و 242، والتي كان يفترض أن تقضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967. وفي العام 1996 جرت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية في مناطق السلطة الفلسطينية، وجرى انتخاب الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية، وانتخاب أعضاء المجلس التشريعي والذي تكون من 83 نائباً في حينه، وبدأ في مزاولة مهامه في إصدار القوانين والتشريعات، وأصدر الرئيس ياسر عرفات مرسوماً بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، والذي تولى الولاية القضائية الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية. غير أن إسرائيل ماطلت في تنفيذ التزاماتها، واستمرت في عمليات التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في مدينة القدس المحتلة من ناحية، فيما مارست عملية الخنق الاقتصادي والسياسي لقطاع غزة، عبر استمرار تحكمها في اقتصادها وفرض القيود والحصار على حركة المواطنين والتجارة. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر من العام 2000 اندلعت انتفاضة الأقصى كشكل من أشكال التعبير عن رفض الفلسطينيين لاستمرار الاحتلال، وهو ما أفضى إلى تحول جديد في شكل المواجهة مع السلطات المحتلة، حيث غلب على تلك المواجهات الطابع العسكري. وأفضت انتفاضة الأقصى إلى تصعيد السلطات المحتلة سياساتها العسكرية، وبدأت باستخدام وسائل حربية فتاكة، بما فيها الطائرات الحربية والدبابات والصواريخ الموجهة، والطائرات بدون طيار التي أجادت استخدامها في عمليات استهداف وقتل القيادات الفلسطينية السياسية والعسكرية على حد سواء. وفي العام 2002 اجتاحت القوات المحتلة الضفة الغربية فيما عرف بعملية السور الواقعي، ودمرت كافة مقدرات السلطة الفلسطينية، بما فيها المرافق الحكومية ومرافق الأجهزة الأمنية. وفي المقابل شهد العام 2005 إعادة تموضع قوات الاحتلال الإسرائيلي خارج حدود القطاع وإخلاء مستوطنات قطاع غزة التي كان يقطنها نحو 7000 مستوطن إسرائيلي، وسيطرت السلطة الفلسطينية عليها بعد ذلك.

وقد شهد العام 2006 انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة توجت بفوز الرئيس الفلسطيني محمود عباس وسيطرة كتلة حماس البرلمانية على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، والتي شكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية. غير أن تلك الحكومة تعرضت فور تشكيلها إلى مقاطعة إسرائيلية، ومقاطعة دولية، رغم أنها جاءت نتيجة انتخابات حرة أقر المجتمع الدولي بنزاهتها، بل واعتبرها أنها أول تجربة ديمقراطية في الشرق الأوسط. وفي مقابل ذلك ارتفعت وتيرة الانقسام الداخلي الفلسطيني وسادت حالة من الفوضى والفلتان الأمني، والذي توج في حزيران/ يونيو من العام 2007 بسيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة. وقد أدى ذلك الانقسام السياسي البغيض والذي يستمر منذ عشر سنوات إلى آثار كارثية على سكان القطاع والقضية الوطنية الفلسطينية بشكل عام.

وقد فرضت إسرائيل حصاراً محكماً على سكان القطاع بدأ في يونيو من العام 2006، وذلك في أعقاب خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت جنوب شرق القطاع، وخلف هذا الحصار غير القانوني آثار مدمرة على كافة مناحي حياة السكان المدنيين في القطاع، حيث منع الأفراد من حرية التنقل والحركة، فضلاً عن فرض القيود الشديدة على التجارة. وعاش القطاع، ومنذ نهاية العام 2008 وحتى العام 2014 ثلاثة عمليات حربية واسعة النطاق، أدت في مجملها إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، فضلاً عن التدمير واسع النطاق الذي طال البنية الأساسية للمدن والقرى، بما في ذلك خدمات الكهرباء، المياه والصرف الصحي وخدمات البيئة والمنازل السكنية والمرافق الحكومية وغير الحكومية.

ففي عدوان العام 2008-2009، ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قتل 1413 شخصاً، بينهم 1177 (83.3%) من غير المقاتلين، بمن فيهم 922 مدنياً و 255 شرطياً من غير الضالعين في العمليات الحربية ويحظون بذات الحماية التي يتمتع بها المدنيون وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. وكان بين الضحايا المدنيين 313 طفلاً، أي ما نسبته 22% من العدد الإجمالي و34% من الضحايا المدنيين، و116 امرأة، أي 8.2% من العدد الإجمالي و12.6% من الضحايا المدنيين). وبالتالي فإن الضحايا من النساء والأطفال البالغ عددهم (429) طفلاً وامرأة يشكلون (30.4%) من إجمالي الضحايا و(46.6%) من إجمالي الضحايا المدنيين. ووفقاً لما أعلنته وزارة الصحة في غزة، فإن عدد الجرحى الفلسطينيين بلغ نحو 5300 شخص، من بينهم نحو 1600 طفل (30%) من إجمالي عدد المصابين، و830 امرأة، أي نحو (15.6%) من إجمالي عدد المصابين. وبكلمات أخرى فإن عدد الجرحى من النساء والأطفال بلغ نحو 2430 امرأة وطفلاً، أي ما نسبته (45.6%) من إجمالي المصابين خلال الحرب.

كما تعرض قطاع التربية والتعليم ومنشآته، خلال العدوان الحربي الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى أضرار بالغة مست مجمل العملية التعليمية بشكل كامل وأدت إلى توقفها كلياً. وحرم نحو نصف مليون طالبة وطالب من الوصول إلى مؤسساتهم التعليمية لمدة 23 يوماً متواصلة بسبب تعرض كافة مدن، قرى ومخيمات القطاع إلى الأعمال العسكرية الجوية، البرية والبحرية. وقد أدى العدوان إلى مقتل العشرات من الطلاب، المعلمين، والعاملين في المؤسسات التعليمية وإصابة المئات الآخرين منهم. وأدت العمليات الحربية، التي نفذتها القوات الحربية المحتلة، إلى تدمير العديد من المنشآت التعليمية، فقد تعرضت 150 مدرسة حكومية تتبع لوزارة التربية والتعليم للقصف والاعتداء والتدمير والتخريب، من أصل 384 مدرسة حكومية في قطاع غزة يلتحق بها نحو 250 ألف طالب وطالبة، وتعرضت أيضاً 46 مدرسة خاصة ورياض أطفال تتبع القطاع الخاص لتدمير وأضرار بدرجات متفاوتة. كما تضرر جراء العدوان معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، ونتج ذلك إما عن استهداف مباشر، كالقصف الجوي الذي استهدف الجامعة الإسلامية، وتجريف وتفجير عدة مرافق في كلية الزراعة "بيت حانون" التابعة لجامعة الأزهر، وقصف بقذائف المدفعية والدبابات للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وجامعتي الأقصى وفلسطين، أو جراء استهداف قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لمؤسسات ومرافق مجاورة لمؤسسات التعليم العالي، وقد ألحق ذلك أيضاً أضراراً جسيمة بعدة مؤسسات تعليمية كجامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا.

وكان مئات الآلاف من السكان المدنيين قد اضطروا إلى إخلاء منازلهم بشكل قسري خلال فترة العدوان، وذلك هرباً إلى أماكن آمنة بعد أن تعرضت منازلهم وممتلكاتهم إلى استهداف مباشر أو غير مباشر على أيدي القوات الحربية المحتلة. وزادت وتيرة الإخلاء القسري حدة مع بدء القوات الحربية المحتلة اجتياحها البري للعديد من الأحياء في مدن وقرى وأحياء القطاع. وقدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدد السكان المدنيين الذين أخلوا منازلهم قسراً، هرباً من ويلات الحرب، بنحو 500,000 (نصف مليون) مواطناً من السكان المدنيين.

كما استهدفت قوات الاحتلال خلال عدوانها الخدمات الأساسية التي تخدم السكان المدنيين في قطاع غزة بشكل منهجي. وتعرضت كافة الخدمات كمرافق الكهرباء، الهاتف، آبار المياه، بما فيها المياه المخصصة للاستخدام المنزلي وشبكتها الرئيسية والفرعية، خدمات الصرف الصحي، بما فيها محطات المعالجة والتمديدات الخاصة بها، إلى عمليات تدمير شامل، وخاصة في العديد من أحياء ومناطق القطاع التي تعرضت للاجتياح البري. وقامت القوات الحربية المحتلة بقلب باطن الأرض بواسطة الجرافات العسكرية العملاقة، ودمرت كافة المرافق الصحية فيها وسوتها مع الأرض.

وكان العدوان الحربي الإسرائيلي في العام 2014 الأكثر شراسة، والثالث في غضون ست سنوات، والأوسع نطاقاً والأكثر تدميراً ودمويةً وفتكاً بين كافة الاعتداءات والهجمات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين وممتلكاتهم. استمر العدوان الذي أطلقت عليه قوات الاحتلال اسم "الجرف الصامد" لمدة 51 يوماً متواصلة وظفت فيها قوات الاحتلال أسلحتها الجوية والبرية والبحرية لتدك القطاع بألاف الأطنان من القذائف والصواريخ بأشكال وأحجام متنوعة، جرى توظيف بعضها للمرة الأولى وفق تحقيقات المركز. وقد أسفر العدوان في حصيلته النهائية عن مقتل (2217) فلسطينياً بينهم (1642) مدنياً، أي ما نسبته (74.4%) من مجموع القتلى، فيما أصيب نحو (10850) شخصاً، غالبيتهم من المدنيين. وشكل عد القتلى من النساء (290)، والأطفال (554)، ما نسبته (51.4%) من الضحايا المدنيين، وهو ما يظهر بشكل جلي حجم المأساة وحجم التوظيف المفرط وغير المتناسب لقوة، وتعتمد إلحاق الأذى بالمدنيين العزل. كما أسفر العدوان عن تدمير نحو (32000) منزل سكني، أكثر من (8317) بناية سكنية منها دمرت بشكل كلي، فيما لحقت أضرار جزئية ومتفاوتة في نحو (24000) منزل.

أخذ العدوان مراحل عدة ومتداخلة، حيث بدأ بضربات جوية وصاروخية عنيفة استهدفت منشآت مدنية، بما فيها منازل هدمت على رؤوس ساكنيها، حيث سوتها بالأرض وقتلت العديد من المدنيين الأمنيين في بيوتهم، بمن فيهم نساء وأطفال وشيوخ. وأخذت دائرة استهداف المدنيين وممتلكاتهم تتسع يوماً بعد يوم لتشمل كافة المناطق الفلسطينية، ولم تعد منطقة آمنة في قطاع غزة من القصف والاستهداف، حيث طالت المنازل والمباني والأبراج السكنية، المباني الحكومية، الجمعيات المؤسسات المدنية والمنتزهات العامة، والمساجد والمدارس والجامعات. فضلاً عن الدمار الهائل في البنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمؤسسات الإعلامية والمنشآت الصناعية والزراعية والتجارية. ورافق أعمال القصف والتدمير، اجتياح بري من عدة محاور على قطاع غزة، حشدت خلاله عشرات آلاف الجنود، ومئات الدبابات، وسط تغطية جوية وقصف مدفعي وجوي وبحري كثيف. وخلال توغلها في عدة مناطق اقتربت قوات الاحتلال مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين.

وأدت جرائم القتل والتدمير الهائل في الأرواح والممتلكات طيلة أيام العدوان إلى نزوح جماعي لأكثر من 540000 فلسطيني، وأصبحت آلاف العائلات بلا مأوى. وقد اضطر مئات الآلاف إلى ترك وهجر منازلهم حفاظاً على حياتهم وأمنهم وسلامتهم، وهرباً من عمليات القتل وإطلاق النيران والقذائف الصاروخية والمدفعية تجاههم خلال تواجدهم في منازلهم، والتي أدت إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين سواء في منازلهم أو أثناء فرارهم من الهجمات الحربية. وما زاد الأمر سوءاً المناشير والبيانات التي كانت تلقيها قوات الاحتلال عبر الجو، أو من خلال الرسائل الهاتفية على منازل المواطنين تهددهم بدك منازلهم أو اقتحام مناطقهم، وتأميرهم بمغادرة منازلهم. وكانت الأوضاع مأساوية في قطاع غزة قبل بدء العدوان، في ظل حصار مديد استمر لأكثر من 8 سنوات، وترك آثاراً مدمرة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومس كل جوانب معيشة السكان المدنيين. يضاف إلى ذلك، حالة الاحتقان الداخلي الناجمة عن تعثر وترنح عملية المصالحة الفلسطينية وما يرافقها من أزمات تتصل بأداء حكومة التوافق التي انبثقت عن اتفاق الشاطئ في 2 يونيو 2014، وملفات أساسية في مقدمتها تسوية قضية الرواتب للموظفين المدنيين والشرطيين الذين تم تعيينهم خلال فترة الانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة منذ يونيو 2007.

ومع دخول اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم برعاية مصرية حيز التنفيذ بتاريخ 26 أغسطس، بدأت تتضح أكثر فأكثر الأوضاع الكارثية وحجم الدمار الحقيقي الذي خلفه العدوان على المدنيين وممتلكاتهم. وأضيف ذلك إلى الوضع المأساوي وغير الإنساني القائم قبل العدوان. وكان من المؤمل أن يلي العدوان قدر من الانفراج في الأوضاع الإنسانية وفي حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولكن الحصار المفروض منذ أكثر من 8 سنوات لا يزال قائماً ولا يوجد أفق في المنظور القريب لإنهائه. كما أن خطة روبرت سيربي، المنسق الخاص للأمن العام للأمم المتحدة لعملية السلام، لإعادة الإعمار لم تكن سوى آلية لمأسسة الحصار وشرعنته دولياً. أما عملية إعادة الإعمار فما تزال معطلة تماماً في ظل تشديد الحصار، بينما معبر رفح مغلق بالكامل من قبل الجانب المصري. أما فيما يتعلق بالمصالحة، فلا تزال متعثرة.

لم يكن لإسرائيل أن تتجراً على شن عدوان جديد على القطاع بما خلفه من آلاف الضحايا بين قتلى ومصابين، وتدمير واسع النطاق في المنشآت والممتلكات، لولا صمت المجتمع الدولي، وتفشي ثقافة الحصانة والافلات من العقاب التي مثلت نمطاً سائداً تجاه إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، وهو ما مهد وما يزال الطريق أمام اقتراح انتهاكات جسيمة ومستمرة ضد المدنيين وممتلكاتهم.

وقد رحب الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان، في حينه، بقرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال ضد المدنيين بقطاع غزة خلال العدوان الأخير، وهو ما كان مطلباً أساسياً من مطالبها، مبدية استعدادها وجاهزيتها لمساعدة اللجنة، على أمل أن تكون توصياتها في متناول محكمة الجنايات الدولية للبدء في اتخاذ المقتضى القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. لكن مرة أخرى، وفي تحدٍ لسافر لمنظومة حقوق الإنسان، وتكريساً لوضعها فوق القانون بلا مساءلة، رفضت دولة الاحتلال السماح للجنة للوصول الى قطاع غزة مسرح الجريمة. وانتهى العام 2014 دون أن تتمكن اللجنة من زيارة قطاع غزة، للوقوف عن كثب على حجم الدمار والاستماع للضحايا وشهود العيان بصورة مباشرة.

وخلال هذا العام، وبعد أقل من شهر، نكون على أعتاب الذكرى الخمسين للاحتلال الاسرائيلي المستمر منذ العام 1967-خمسون عاماً من التنكر المستمر للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، استغلتها قوات الاحتلال لإحكام سيطرتها على ما تبقى من فلسطين التاريخية، وقوضت حل الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي وعربي وفلسطيني، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون عاصمتها القدس، إلى جانب دولة إسرائيل، وهي ما يعادل 22% من مساحة فلسطين في عهد الانتداب البريطاني. وإحكام سيطرتها وهيمنتها وتنفيذ مخططاتها الاستعماري-الإحلالي، ارتكبت إسرائيل وقواتها المحتلة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، يرتقي بعضها الى جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب.

كان الهدف الأساس لدولة الاحتلال على مدى عقود، هو الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية وتهويدها وتطهيرها من سكانها الاصليين. بدأ ذلك المخطط في مدينة القدس، حيث اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتاريخ 25 يونيو 1967، قضى بسريان القانون الإسرائيلي على القدس العربية المحتلة، واصبحت القدس الشرقية تابعة لبلدية القدس. وفي العام 1980، اقرت الحكومة الاسرائيلية قانون ضم القدس، واعتبرت ان القدس الكاملة والموحدة (الغربية والشرقية) عاصمة لدولة اسرائيل. وسرعان ما تعاضمت في بقية انحاء الضفة الغربية، سياسة خلق الوقائع على الأرض ومصادرة أراضي المواطنين وإقامة مستوطنات إسرائيلية عليها. ولم تمنع اتفاقيات التسوية المرحلية الفلسطينية-الإسرائيلية، التي أقيمت بموجبها سلطة وطنية فلسطينية في قطاع غزة وأجزاء محدودة في الضفة الغربية دولة الاحتلال من المضي قدماً في مخططاتها الاستعماري الإحلالي. وعلى مدى 23 عاماً من عملية السلام، ضاعفت دولة الاحتلال من الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وصادرت المزيد من أراضي وممتلكات الفلسطينيين. وواصلت دولة الاحتلال بناء جدار الضم داخل الخط الأخضر، في عمق الأرض الفلسطينية، وقضمت وصادرت المزيد من الأراضي، خاصة المناطق المصنفة (C) وفق اتفاقيات أوسلو. كما مضت دولة الاحتلال في تهويد مدينة القدس المحتلة، وإضفاء الطابع اليهودي عليها، بتعزيز الاستيطان في داخلها وفي محيطها لخلق أغلبية يهودية، وفي المقابل، التضييق على سكانها الأصليين، بوسائل تشريعية وإدارية لضمان تهويدها وطردهم منها وتنفيذ مخطط كامل من التطهير العرقي.

ومع أن اتفاقية التسوية (اوسلو)، والتي أوجدت حكماً ذاتياً على بعض اجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، نصت على الوحدة الاقليمية للأراضي الفلسطينية، وتأمين ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن إسرائيل قد عملت بكل مثابرة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بشكل تدريجي، انتهت بعزل كامل لقطاع غزة، وفرض عقاب جماعي على (2) مليون فلسطيني، وعزله عن بقية الأرض المحتلة. كما عزلت اسرائيل القدس كلياً عن محيطها، وأقامت الحواجز العسكرية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية، لتفتيت أوصالها وعزلها في كانتونات منفصلة.

وقد خدمت خطة اعادة الانتشار في غزة عام 2005، استراتيجية إسرائيل في عزل قطاع غزة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ابقاء سيطرتها براً وبحراً وجواً من خلال التحكم بحركة المرور عبر جميع المنافذ البحرية والبرية، ومن خلال التحكم بكل تفاصيل الحياة للغزيين. وفي الضفة الغربية، أحكمت إسرائيل سيطرتها، واستولت على نحو 60% منها لصالح المستوطنات وجدار الضم الذي شيده في

عمق الأرض الفلسطينية، فيما حولت المدن والقرى والبلدات الفلسطينية إلى معازل منفصلة بفعل مئات الحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية. وكثفت دولة الاحتلال من نشاطاتها الاستيطانية، بما في ذلك التهويد المتواصل والتطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة. وخلقت الممارسات الإسرائيلية المنهجية نظام فصل عنصري من طراز جديد، يحظى فيه المستوطنون بامتيازات ودعم الدولة، فيما يحرم الفلسطينيون من أبسط حقوقهم الإنسانية.

وعلى مدى الـ 23 عاماً الماضية، أي منذ توقيع اتفاق أوسلو، عملت إسرائيل بشكل منهجي على إضعاف السلطة الفلسطينية وتقويض مؤسساتها ومحاصرتها، لأنها أرادت لها أن تكون كياناً هشاً يساعدها على إحكام سيطرتها الأمنية، وبالتالي الاستمرار في تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في تهجير السكان الفلسطينيين، أو حشرهم في بقع جغرافية منفصلة عن بعضها البعض، وتدمير مقومات الدولة الفلسطينية. وكان لهذه الممارسات غاية واحدة، وهدف استراتيجي لدى دولة الاحتلال، وهو الدفع باتجاه مأسسة كيان فلسطيني في قطاع غزة، والاستيلاء على الضفة الغربية، وانتهاء حل الدولتين المتفق عليه دولياً، وحصر الحديث عن الدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط.

فخلال العام الماضي، واصلت قوات الاحتلال سياساتها الرامية للسيطرة على الأرض الفلسطينية وتفتيت أوصالها، واستكمال مخططاتها في التهويد. فقد شهد قطاع غزة تفاقماً في الأوضاع الإنسانية جراء استمرار الحصار وفرض العقاب الجماعي على نحو (2) مليون نسمة، للعام العاشر على التوالي. ولا تزال تلك القوات تفرض قيوداً على حرية الحركة للأفراد والبضائع، مما فاقم من معاناة السكان وأدى إلى المزيد من التدهور في ظروفهم المعيشية، وأفاق آفاق التنمية وتطور الحياة الاقتصادية. ووفقاً لتقديرات مؤسسات دولية، ارتفع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 43%، وهي النسبة الأعلى على المستوى العالمي، فيما وصل معدل البطالة في صفوف الشباب إلى نحو 60%، وبين النساء 65%، وبنات نحو 75% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الخارجية. ومن ناحية أخرى، ما يزال عشرات الآلاف من المدنيين بلا مأوى، بعد تعرض منازلهم للتدمير جراء ثلاثة حروب شنتها قوات الاحتلال على القطاع في أقل من ست سنوات، حيث أثبتت آلية الأمم المتحدة "روبرت سيربي" لإعادة الإعمار فشلها وعدم جدواها في ظل توقع أشد المتفائلين بإنجاز ملف إعمار القطاع خلال خمسة عشر عاماً في أحسن التقديرات.

وفي قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال، وعلى مدار العام، اعتداءاتها على المدنيين، خصوصاً في المناطق المقيد الوصول إليها البرية والبحرية، بما في ذلك اعتداءات يومية على الصيادين قبالة سواحل القطاع وحرمانهم من مصادر عيشهم. كما شهد هذا العام أيضاً المزيد من عمليات القتل جراء التوظيف المفرط للقوة، كانت في معظمها في مواجهة أعمال احتجاج نظمها فلسطينيون بمحاذاة الشريط الحدودي مع إسرائيل، فضلاً عن جرائم قصف المنازل والممتلكات، والتي أسفرت عن مقتل مزيد من المدنيين.

فلسطينياً، كان العام الماضي من أسوأ السنوات على مستوى الأوضاع الداخلية. فمن ناحية لا تزال حالة حقوق الإنسان تشهد مزيداً من التدهور، في ظل استمرار حالة الانقسام ومأسسته، وانعدام أفق المصالحة الوطنية شيئاً فشيئاً. وقد أدى الانقسام إلى استمرار حالة الانهيار في النظام السياسي

الفلسطيني، بما في ذلك المزيد من التدهور في أوضاع السلطة القضائية، ووجود جهازين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار شلل المجلس التشريعي وعجزه عن القيام بمهامه الرقابية والتشريعية، وتفرد السلطات التنفيذية بالعمل دون مساءلة برلمانية من ناحية أخرى، أو مساءلة شعبية من استمرار تجاهل الانتخابات، وضرورة العودة لصناديق الانتخابات.

وقد تواصل الانهيار في هيكل السلطة الفلسطينية، حيث شهد العام اتخاذ السلطة التنفيذية اجراءات قوضت السلطة القضائية، ومست باستقلاليتها وهيبتها، كان أبرزها الإطاحة برئيس مجلس القضاء الأعلى، سامي صرصور، بطريقة مهينة. واعتبرت تلك الحادثة مقدمة لمزيد من السيطرة على السلطة القضائية، واعطاء مزيداً من الصلاحيات لرئيس السلطة التنفيذية. يضاف إلى ذلك، قرار الرئيس الفلسطيني الصادر بتاريخ 3 ابريل 2016 الخاص بتشكيل المحكمة الدستورية، والذي انعكس في الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بتاريخ 6 نوفمبر 2016، واعطى الرئيس حق رفع الحصانة عن اعضاء المجلس التشريعي، واستلاب صلاحية المجلس التشريعي ذاته، الذي يخوله فقط في رفع الحصانة عن أعضائه.

وفي خطوة، تعكس تفول السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وكتطبيق عملي لقرار المحكمة الدستورية السابق ذكره، أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً برفع الحصانة عن 5 نواب من كتلة فتح البرلمانية، بمن فيهم أبرز خصومه السياسيين، محمد دحلان. وكخطوة احتجاجية، اعتصم 4 نواب في مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، برام الله، احتجاجاً على قرار رفع الحصانة عنهم. وبتاريخ 19 ديسمبر، أقدمت قوة شرطية على فض اعتصامهم بالقوة.

وانعكس هذا الانهيار في هيكل السلطة الفلسطينية، والتفول من قبل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، على حالة حقوق الانسان في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية برمتها. فمن ناحية، لا تزال غالبية الانتهاكات الداخلية تتصل بحالة الانقسام، بما في ذلك تراجع حالة الحريات العامة، بما تشمله من حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، واستمرار عمليات الاعتقال السياسي التعسفي، وجرائم التعذيب. ومن ناحية أخرى، فاقم الانقسام من الأزمات المعيشية التي يواجهها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، بشكل لافت. فقد تفاقمت خلال العام أزمة معبر رفح الحدودي بشكل غير مسبوق، حيث لم يفتح سوى ايام معدودة، الأمر الذي فاقم من أوضاع عشرات الآلاف من المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات والتأشيرات. كما تفاقمت أزمة الكهرباء المستمرة منذ نحو عشر سنوات، وزادت فترات انقطاع التيار الكهربائي بشكل لافت.

أما على صعيد المجتمع الدولي، فقد ساهم غياب المساءلة، وغياب اجراءات فعالة، واستمرار تفشي أجواء الحصانة والافلات من العقاب، بغطاء سياسي امريكي، في تدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشجع دولة الاحتلال على التماذي في جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتحديدها السافر لقواعد القانون الدولي.

وخلال العام، برزت بعض التطورات الايجابية على صعيد المساءلة الدولية لدولة الاحتلال، فقد استمرت المحكمة الجنائية الدولية في الدراسة الاولية للوضع في فلسطين، من أجل تحديد إذا ما سيتم المضي قدما في التحقيقات في جرائم مشتبه بارتكابها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي في دولة فلسطين. ومن المؤمل أن تتخذ المدعي العام للمحكمة، السيدة فاتو بنسودا، قراراً إيجابياً بالتحرك نحو تحقيق جنائي في الوضع في فلسطين خلال الشهور القادمة. وقد ساهم المركز الفلسطيني وشركاؤه في هذه

الجهود من خلال لقاءات مع المدعي العام وطاقم المحكمة، وكذلك تقديم ثلاث مذكرات قانونية لها حول الجرائم الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وانتهى العام بقرار مجلس الامن الدولي بشأن الاستيطان الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تبنى المجلس يوم 23 ديسمبر، قراراً طالب بوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد القرار، الذي قدمته كل من ماليزيا ونيوزيلاندا والسنغال وماليزيا، أن مجلس الأمن لن يعترف بأي تغييرات على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس المحتلة، وطالب بوقف فوري للاستيطان. وقد رحب المركز بقرار مجلس الأمن الدولي، ورأى فيه علامة فارقة طال انتظارها من الهيئة الأممية الأهم، وطالب بتحرك دولي فوري وفاعل لإعادة الاعتبار لسيادة القانون، ووضع حد للتحدي والتنكر المزمين من قبل دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي، وللحصانة المتأصلة التي تحظى بها إسرائيل على مدى عقود.